أو الكلم إلى اسم وفعل وحرف فقط وذكر الاسم وعلامته والفعل
وعلامته فعلم أن الباقي بعدهما هو الحرف قال المورد وهذا الحل
نظير ما أتى في قوله وما سواه ناقص وقد يقال أي فائدة في قوله سوا
هما الحرف بعد ما سبق التمهيد لتقسيمه إلى الأقسام الثلاثة
كما أن أي فائدة في قوله وما سواه ناقص التمهيد لقوله والنقص في
فتى الخ لا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئا مما ذكر لأنا نقول
جنس هذا التعريف هو الكلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فكأنه
قال الحرف كلمة سواهما والجملة ليست بكلمة وأورد أيضا أن لنا كلمات
لا تقبل العلامات التسع وليست بحروف كمن وأخواته وقط وأجيب
بأن هذا التعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز
في الجملة **قوله** العلامات التسع المذكورة وأورد عليه أن القصر على
ذلك مورد لغلط المبتدئ إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء وأجيب
بأن التوقيف فيه بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة
قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ هذا بيان للمعنى المراد إذ ما يقتضيه
كلام المصنف أن الحرف مغاير لما قبل العلامات من الاسم والفعل ولزم
هذا أن علامة الحرفية عدم قبول العلامات المذكورة فهو تفسير
باللازم وأورد عليه أن عدم قبول ما ذكر من قبيل الأعدام والحرف وجو
دي وقد صرحوا بأن العدم لا يصح أن يكون علامة للوجودي وأجيب
بأن محل ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد لا يقال علامات الاسم
والفعل حروف غالبا فلا يكون عدمها علامة للحرف وإلا لزم توقف
الشيء على نفسه وذلك دور لأنا نقول للحرف جهتان جهة كونه حرفا
وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف
لا من الأولى ويدل على ذلك أن المصنف يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف

بل عين ألفاظ يمكن حرفيتها وزعموا أن كونها حروفا وحكم بكونها علامات
قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع أي أصناف لأن الحرف نوع والكلمات
المندرجة تحت النوع أصناف لا أنواع ونرجع بالتقسيم الثانوي إلى
ثمانية لأن المشترك إما مهمل لا يعمل شيئا على الأصل فيه كهل وبل
أو عامل على خلاف الأصل كما ولات وإن المشبهات بليس والمختص بالأسماء
إما عامل العمل الخاص كفي أو العمل المشترك كإن وأخواتها أو مهمل كلام
التعريف والمهمل والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الأصل
منها وهو المشترك المهمل والمختص الذي يعمل العمل الخاص لا يسأل عن علته وما
عداه يسأل عن حكمة خروجه عن الأصل وسيأتي بيان ذلك في الشرح والكلام
فيه **قوله** لا نظر إلى أصلها من الاختصاص بالفعل إنما كان أصلها ما ذكر لأنها
في الأصل بمعنى قد كما في هل أتى على الإنسان وقد مختصة بالفعل لكنها
لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص **قوله**
إلا أن يرد دليل على اختصاصها في الأصل بالفعل **قوله** في نحو هل زيد أكرمته
هذا أو الذي بعده قد يدل على أن هل يجوز أن يليها اسم بعده فعل اختيارا
مرفوعا كان أو منصوبا وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه أن الفعل
متى وجد في حيزها لا يجوز أن يليها الاسم اختيارا وإن رفع بفعل مضمر
يفسره المذكور **قوله** وذلك الخ لأنها الخ أي وبيان أنها مشتركة نظرا
إلى ما عرض لها في الاستعمال مختصة بحسب أصلها ثابت لأجل أنها
الخ فقوله زيادة بيان على قوله إلا أن الخ **قوله** في حيزها أي الحيز المجاور
لها لأنه لا يتأتى وجود شيئين في حيز واحد ويحتمل أن يراد بحيزها التركيب
الذي اشتمل عليها وعليه فلا حاجة إلى التأويل لاشتمال التركيب على كل
منهما تأمل **قوله** تسليت عنه ذاهلة أي ناسية إخاءه قائلة من غاب
عن العين غاب عن الخاطر وذلك لما فيها من الوضاعة وخسة القدر

Copyright © King Saud University